**بيان صحفي**

**صادر عن مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية بشأن الإجراءات الجنائية التي اتخذتها إمارة رأس الخيمة في مواجهة الدكتور/ خاطر مسعد "السويسري الجنسية"، والرئيـس التنفيذي السـابق لهـيئة رأس الخـيمة للاستثمار**

رغبة من موكلنا الدكتور/ خاطر مسعد في كشف حقيقة ما تعرض له من اتهامات باطلة وإدانة مغرضة، نجم عنها توجيه حملة إعلامية ضده بقصد الإساءة إلى سمعته والنيل من مكانته، في استغلال واضح لحكم غيابي صدر ضده من أحد المحاكم بإمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي تم دون علمه، ودون إبلاغه بالدعوى المقامة ضده، أو السماح له بالمثول أمامها للدفاع عن نفسه. ولذا فإنه يسعى من خلال هذا البيان الصحفي إلى كشف المقاصد السيئة وراء توجيه مثل هذه الاتهامات، والتي يقف خلفها بعض العناصر المغرضة في إمارة رأس الخيمة، وذلك حتى يتضح للجميع زيف هذه الاتهامات وكون الحكم الذي انبنى عليها جاء مشوباً بالبطلان، وكل ذلك إعمالاً لقوله : "وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ".

إن توجيه هذه الاتهامات الباطلة، والتسرع في إصدار حكم قضائي بناء عليها، قد جاء كمجرد ذريعة لتبرير إخفاقات وخسائر مالية بالإمارة لا يد لموكلنا فيها من قريب أو من بعيد، وذلك في محاولة غير بريئة لتحميله وحده المسئولية عنها، وتبييض صفحة من وجهوا هذه الاتهامات إليه بدون وجه حق، والذين وقفوا خلف صدور هذا الحكم الغيابي الجائر.

إن موكلنا، كما يعلم القاصي والداني، لم تكن له أي علاقة بهذه الإخفاقات والخسائر، والتي تحققت بعد عدة سنوات من مغادرته الإمارة للاستقرار في المملكة العربية السعودية. وكان قبل ذلك موضعاً للثقة من كافة المسئولين في إمارة رأس الخيمة، خاصة حاكم الإمارة الشيخ/ سعود بن صقر القاسمي، والذي عمل موكلنا لسنوات طويلة كمستشار له، وهذه الثقة هي التي أهلته لشغل مناصب رفيعة في الإمارة، حيث كان رئيساً تنفيذياً لهيئة رأس الخيمة للاستثمار، والذي يرجع إليه ــ بعد الله ــ الفضل في تأسيسها وما حققته من نجاح، كما أن موكلنا حقق نجاحات ملحوظة لا تخفى على أحد في كافة المشاريع التي ساهم فيها خلال إقامته الطويلة في الإمارة.

ولا يعقل بعد هذه النجاحات، وبعد هذه الثقة التي أولاها له المسئولين في الإمارة، وعلى رأسهم حاكمها، أن يكون موضعاً للشبهة أو محلاً لأي اتهام ينال من ذمته وسمعته ومكانته التي حققها خلال مدة إقامته الطويلة فيها، والتي جاوزت الثلاثين عاماً. كما لا يعقل أن تتم مطالبة المملكة العربية السعودية التي يقيم فيها حالياً بترحيله إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لكي يتم تحميله باتهامات ملفقة، وتعريضه لحكم قضائي يتسم بالكيد ويهدف للتنكيل به، والذي يقف وراءه بعض الانتهازيين الذين يرغبون في التضحية بموكلنا، واتخاذه ككبش فداء، تهرباً من تحميلهم بأي مسئولية أو تعريضهم لأي اتهام.

ولأن موكلنا يسعى إلى إبراء ذمته من هذه الاتهامات الباطلة، فإنه لا يمانع من المثول أمام أي جهة قضائية تتمتع بالاستقلالية والحيادية وتكفل له احترام حقه في الدفاع عن نفسه، ونفي هذه الاتهامات، ودحض الحكم القضائي الذي انبنى عليها، وإيضاح الحقيقة بشأن من يقفون خلف صدور هذا الحكم، وسواء كانت هذه الجهة القضائية في المملكة العربية السعودية، التي يقيم فيها حالياً، أو أمام قضاءه الطبيعي في سويسرا بحكم حمله لجنسيتها.

وفي إطار سعيه لإيضاح هذه الحقيقة للكافة، فإنه على استعداد لإجراء ما يتطلبه ذلك من تقييم مالي ومحاسبي لمصادر ثروته، للتحقق من مشروعيتها ومن نزاهته أيضاً. وليس هناك أدل على ذلك من كون موكلنا قد حرص على استثمار أغلب أمواله في المنطقة العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال شركات عامة ساهم في تأسيسها واتسم نشاطه فيها بالمصداقية والشفافية، وهذا ما يتضح بجلاء من استقراء وتتبع حساباته البنكية، وكل ذلك للتدليل على أن اتهامه وإدانته لم تنبني على أسباب قانونية سليمة، بل على مجرد افتراءات.

إن موكلنا يؤكد على براءته من مثل هذه الاتهامات، وعلى تظلمه من صدور حكم غيابي بإدانته بناءً عليها، بدون أي دليل يقيني على صحتها. ويستغرب من هذه الحملة الممنهجة ضده، على الرغم من كونه قد أٌقام هو وأسرته لمدة طويلة في إمارة رأس الخيمة، أصبحوا خلالها بشهادة الجميع جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الإمارة الواعدة، كما أن موكلنا كان دوماً على علاقة أسرية وطيدة بين عائلته وعائلة الشيخ/ سعود بن صقر القاسمي، ناهيك عما حصل عليه من تقديرات، وما ناله من جوائز، جعلته يُصنف كثاني أقوى شخصية اقتصادية أجنبية في دولة الإمارات، وأيضاً ضمن أقوى خمسمائة شخصية عربية على مستوى العالم العربي. وهذا التقدير لم يأت من فراغ، ولكنه جاء ثمرة جهود دؤوبة بذلها موكلنا في خدمة الإمارة، وقناعة من جانبه بأن نجاح التجربة الاقتصادية في دولة الإمارات، لن يتأتى من خلال تغليب الجانب الأمني والشرطي، بل من خلال إحساس الكافة بالأمن والأمان، وهما يمثلان العامل المؤثر في جلب الاستثمارات الأجنبية وتفعيل النشاط الاقتصادي في الإمارة.

ويتساءل موكلنا لماذا يتم تحريك مثل هذه الحملة الممنهجة ضده الآن، بعد إقامة مستقرة وناجحة لمدة تربو على (23) عاماً في إمارة رأس الخيمة، وبعد مضي خمس سنوات من مغادرته لها للاستقرار في المملكة العربية السعودية ؟!!. ويأمل أن يساهم هذا البيان الصحفي في وضع النقاط على الحروف، وفي إقناع المسئولين في الحكومة المركزية بدولة الإمارات بمصداقية وعدالة موقفه، وبأنه تعرض لحملة ظالمة ترمي إلى الإساءة إلى سمعته والنيل من مكانته. ويثق موكلنا في حكمة وفطنة هؤلاء المسئولين، وبأنهم لن ينساقوا وراء هذه الاتهامات دون تبصر أو تروي، وسوف يحتفظ موكلنا بالحق في ملاحقة من وقفوا وراء توجيه هذه الاتهامات اليه، وسعوا إلى إصدار هذا الحكم القضائي الجائر بناء على مجرد افتراءات وإرهاصات لا أساس لها.

ويتوجه موكلنا بالشكر والتقدير لكافة الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية على حسن استضافته، ويهيب بها عدم الاستجابة إلى طلب ترحيله منها، علماً بأنه قد قام بتعيين مكتب المحاماة الشهير بسويسرا "لاليف"، كما أنه قام بإحاطة الجهات الرسمية في سويسرا بما تعرض له حتى تتولى هذه الجهات إجراء تحقيق مستقل حول هذه الاتهامات وما انبنى عليها من حكم غيابي بالإدانة.